اعلم الحاصل بالحواس اكتسابيا اي حاصلا بما شرع الاسباب بالاختيار وبعضهم
وبعضهم ضروريا اي حاصلا بدون الاستدلال خاتمة
اسباب علم المخلوق ثلاثة من اولي العلم على ما ذهب اليه المشايخ ثلاثة الحواس
الخمس الظاهرة السليمة والخبر الصادق والعقل ويعنون بالحواس المذكورة
السمع والبصر والشم والذوق واللمس وعندهم لا يدرك بحاسة منها
ما وضعت له الاخرى بعادة وان جاز ذلك عقلا على الراجح لما ان التخصيص
بمحض خلق الله تعالى من غير تاثير للحواس فلا يمتنع عند العقل ان يخلق
الله عقيب صرف الباصرة مثلا ادراك الاصوات مثلا لا يقال الفرق
الذاتية تدرك حلاوة العسل المسخن بالنار مثلا وحرارته معا لانا
نقول تلك الفروق لم تدرك الا من معا بل الحلاوة مدركة بها والحرارة
مدركة باللمس الموجود في الفم واللسان وحاصله ان محل الذائقة
وجد فيه قوتان لا واحدة وعلى هذا القياس وبالخبر الصادق نوعين
احدهما الخبر المتواتر وهو الثابت على السنة قوم يحيل العقل تواطاهم
على الكذب عادة وفوق عدد منهم على سبيل الاتفاق وعلامة التواتر
وقوع العلم بمضمونه من غير شبهة والعلم الحاصل عنه ضروري كالعلم
بوجود مكة وبغداد وذي القرنين لمن لم يرها وثانيهما خبر الرسول
الثابتة رسالته بالمعجز وهو يفيد العلم الاستدلالي بان يرتب
هكذا امتثال هذا خبر من ثبتت رسالته وكل ما هو كذلك فهو صدق
ومضمونه حق هذا كذلك ويعنون بالعقل ما بانى بيانه وتحقيقه
واما الالهام المفسر عندهم بالقاء معنى في القلب بطريق الفيض فليس
عندهم من اسباب العلم الا شاذة حتى يصلح للالزام ويكون
حجة على الغير وان ورد القول به في الخبر وقد حكي عن كثير من السلف
كما شفات تبلغ التواتر لابطال الحصر في الاسباب الثلاثة فنقوض
بخبر الواحد العدل وتقليد المجتهد لانا نقول بها انما يفيدان الظن
والاعتقاد الجازم الذي يحتمل الزوال وكلامهم في العلم فليتامل ثم ذكر
متعلق العلم بقوله باصل الدين اي بالفن المسمى بهذا اللقب الشهير بمدحه
بانه الدين اي الاحكام الشرعية عليه كما مر بيانه وتحقيقه فهو مما
سمي به من المركبات الاضافية كعبد الله ويجمل ان يريد بالاصل القواعد
المعتقدة الجارية على قانون الاسلام كما ابي تفصيله فلم يخرج المركب
الى حد العلمية والاولى ارجح فان قلت العلم بيتدي بنفسه فما هذه
الباقات قلت لما فيه من معنى التصديق والجزم عداه بها وان قلت المعروف
تعديته هذا الفن بعلم التوحيد والصفات وبعلم العقايد وبعلم الكلام
وبعلم اصول الدين لا باصل الدين قلت نعم لما يجيء ان النظم مع جمع افراد

الاصل

الاصل فان قلت فهل مثل هذا جايز للشروح قلت الماخوذ من قولهم يحتمل
فاتحة الكتاب الناسخة وفي مثل واضح المسالك الاوضح وهلم جرا جوازه حتى
بدون ضرورة ايضا فان قلت فما تصنع بقولهم العلمية تحفظ الالسنة
وتصونه قلت يمكن حمله على ان المراد انها تصونه عن الخوض فيه لا
لاطلقا والما كان من الواجب على كل طالب لشيء ان يتصور ذلك الشيء اما
بحده ورسمه ليكون على بصيرة في طلبه واما بما يعرف موضوعه ليتناول
عنده عما سواه مزيد امتياز وان يصدق في بداية ماله والا كان الشروع
عبثا ولا بد ان يكون معتدا بها بالنظر لمشقة التحصيل والا فرما قد
جدا ولا بد ان تكون متزينة على ذلك الشيء المطلوب والا فرما زال
اعتقادها بعد الشروع فيه فيصير سعيه في تحصيله عبثا في نظر
وكانت هذه الامور لشهرتها متروكة من النظم للاختصار فناسب
التعرض لها تتميما للفايدة فنقول حد هذا الفن بالعلم بالعقايد
الدينية عن الادلة اليقينية اي بالعلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية
المكتسب من ادلتها اليقينية وهذا معنى العقايد الدينية اي المنسوبة
الى دين محمد صلى الله عليه وسلم سواء توقفت على الشرع امر لا وسواء كانت
من الدين في الواقع كالكلام اهل الحق امر لا كالكلام المخالف واعتبروا ادلتها
اليقينية لانه لا يعتبر بالظن في هذا اعتقاديا بان بل في العمليات فقط وقولنا
هو العلم بالعقايد الدينية عن الادلة اليقينية مناسبا لقولهم
في الفقه انه العلم بالاحكام الشرعية العملية عن ادلتها التفصيلية
وموافقا لما نقل عن بعض عظماء الملة ان الفقه معرفة النفس ما لها وما
عليها وان ما يتعلق منها بالاعتقاديات هو الفقه الاكبر وخرج العلم
بغير الشرعيات وبالشرعيات الغير الشرعية وعلم الله تعالى والملك وعلم
الرسول عليه الصلاة والسلام بالاعتقاديات وكذا اعتقاد المقلد فيمن
يسميه علما ودخل علم الصحابة رضي الله عنهم بذلك فانه كلام وان لم
يكن يسمى في ذلك الزمان بهذا الاسم لما ان علمهم بالعمليات تفصيلا
وان لم يكن مثل هذا التدوين والترتيب وذلك اذا كان متعلقا بجميع
العقايد بقدر الطاقة البشرية مكتسبا من النظر في الادلة اليقينية
او كان ملكة يتعلق لها بان يكون عندهم من المأخذ والشرائط
ما يكنهم في استخراج العقايد على ما هو المراد بقولنا العلم بالعقايد
من الادلة والى المعنى الاخير يشير قول الموافق انه علم يقتدر معه
على اثبات العقايد الدينية بايراد الحجج ودفع الشبه ورضي اثبات
العقايد تحصيلها واكتسابها بحيث يحصل التزفي من التقليد الى التحقيق
واثباتها على الغير بحيث يتمكن من الزام المعاندين اوثقتها واحكامها

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)